

ISSUE 2:
PERMISSIBILITY OF LATE PAYMENT CHARGES (TA'WIDH)

FATWA:

3) Dallah al-Barakah

(2/3) المدین المماطل

ذهب بعض الفقهاء المشاركين في الندوة إلى أنه يجوز شرعاً إلزام المدین المماطل في الأداء وهو قادر على الوفاء بتعويض الدائن عن ضرره الناشئ عن تأخر المدین في الوفاء دون عذر مشروع، لأن مثل هذا المدین ظالم، قال فيه الرسول صلى الله عليه وسلم: "مطل الغني ظلم" فيكون حاله كحالة الغصب التي قرر الفقهاء فيها تضمين الغاصب منافع الأعيان المغصوبة علاوة على رد الأصل.

يقدر هذا التعويض بمقدار ما فات على الدائن من ربح معتاد كان يمكن أن ينتجه مبلغ دينه لو استثمره بالطرق المشروعة خلال مدة التأخير.

وتقدر المحكمة التعويض بمعرفة أهل الخبرة تبعاً لطرق الاستثمار المقبولة في الشريعة الإسلامية، وفي حالة وجود مؤسسة مالية غير ربوية في بلد الدائن (كالبنوك الإسلامية مثلاً) يسترشد بمتوسط ما قد حققته فعلاً تلك المؤسسات من ربح عن مثل هذا المبلغ للمستثمرين فيها خلال مدة التأخير.

ولا يجوز الاتفاق بين الدائن والمدین مسبقاً على تقرير هذا التعويض لكي لا يتخذ ذلك ذريعة بينهما إلى المراباة بسعر الفائدة.

وذهب بعض الفقهاء المشاركين في الندوة إلى أن يكون الإلزام بهذا المال على سبيل الغرامة الجزائية استناداً لمبدأ المصالح المرسله، على أن تصرف الحصيلة في وجوه البر المشروعة.

المصدر: قرارات وتوصيات لدلة البركة (ص32)